

استنفاد الموارد

كيف تدفع الحرب في الشرق الأوسط
إمدادات المياه في المنطقة
إلى نقطة الانهيار؟
تقرير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر



ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
International Committee of the Red Cross
19, avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
T +41 22 734 6001 F +41 22 733 20 57
www.icrc.org

© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، مارس/ آذار 2015

صورة الغلاف: ICRC



ICRC

استنفاد الموارد

كيف تدفع الحرب في الشرق الأوسط
إمدادات المياه في المنطقة
إلى نقطة الانهيار؟
تقرير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كثير من دول الشرق الأوسط ستكون، حتى بدون ما حدث مؤخراً من حالات جفاف ونزاعات مستمرة، في حالة كفاف من أجل تلبية الحاجات الأساسية من المياه لأعداد السكان المتزايدة في المناطق الحضرية وتلبية الطلب نتيجة للإنتاج الغذائي المتزايد.

لكن النزاعات في سورية وإسرائيل والأراضي العربية المحتلة، وكذلك ما خلفه النزاع في لبنان وثلاثة عقود تقريباً من الحرب والعقوبات في العراق ساعدت على دفع موارد المياه وشبكات إيصالها في المنطقة إلى قرب نقطة الانهيار، وفقاً لما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي جميع أرجاء الشرق الأوسط، يعاني الناس من نقص شديد في المياه، وهو ما يعيق الإنتاج الزراعي، ليس هذا فحسب، بل يضع أيضاً تقييدات على العرض المحلي. وساعد العنف المتصاعد خلال السنوات القليلة الماضية وانخفاض هطول الأمطار برقم قياسي على جعل الحصول على كمية ونوعية كافية من المياه أمراً متزايد الصعوبة. وفي سورية على سبيل المثال، فإن الآثار المجتمعة لنزاع طال أمده وسنوات جفاف متتالية ألحقت بكثير من الناس أضراراً شديدة.

وثمة كثير من شبكات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء البالية التي تخدم سكان المنطقة المتزايدة أعدادهم يكافحون بالفعل لمواكبة الطلب حتى قبل أن تبدأ النزاعات. والآن مع وجود ما يزيد على 7.5 مليون نازح داخل سورية ونحو 4 ملايين يبحثون عن الأمان في أماكن أخرى (معظمهم في البلدان المجاورة: العراق والأردن ولبنان وتركيا)، بالإضافة إلى 2.5 مليون نازح آخر بسبب القتال في العراق، تقترب شبكات المياه المتهالكة فعلاً في المجتمعات المحلية التي تستضيف الناس من حد النهاية، ويستمر التدهور في نوعية المياه. وفي اليمن، كان لإمدادات مياه الشرب المتضائلة وسنوات من الحرب الأهلية آثار خطيرة على إنتاج الأغذية وعلى الاقتصاد المحلي.

"ففي بلدان مثل العراق وسورية والأردن ولبنان واليمن أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة (القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة)، كثير من "قطاعات البنية التحتية قديمة للغاية" هذا ما يقوله مايكل تلحمي، المستشار الإقليمي لدى اللجنة الدولية للمياه والسكن للشرقين الأدنى والأوسط" ويقول أيضاً "وبسبب فترات طويلة الأمد من النزاع أو في بعض الحالات بسبب العقوبات، أو بسبب نقص الاستثمارات، أهملت عمليات الصيانة والتجديد اللازمة لهذه الشبكات البلدية. وبالتالي، تعتبر كثير من شبكات المياه هذه غير فعالة للغاية - ويفقد ببساطة الكثير من المياه بسبب التسرب في شبكة إمدادات المياه".

ويعني القتال العنيف باستخدام أسلحة متفجرة عالية الكثافة أن كثيراً من شبكات المياه والصرف الصحي والشبكات الكهربائية تعرّضت لأضرار منتظمة وشديدة. وهذا يعني أن الحصول على المياه استمر يتناقص من حيث الكمية والنوعية. ويستمر في كثير من الحالات معدل فقدان المياه بسبب الأضرار التي لحقت بهذه الشبكات. ومن ثم تبيد مزيد من هذا المورد الثمين، بينما يحدث في كثير من الأحيان التخلّي عن معالجة مياه الصرف الصحي.

وتشهد تكلفة المياه ارتفاعاً أيضاً في كثير من الحالات. وهذا يرجع إمّا إلى أن مقدّمي الخدمات البلدية يديرون مولدات لتعويض نقص وسائل الحصول على شبكة الكهرباء، أو أن هذا نتيجة لأن الناس يتعيّن عليهم شراء المياه من جهات البيع الخاصة التي تباع الماء من شاحنات.

وقد لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً اتجاهاً مقلقاً حيث أن البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي والشبكة الكهربائية مستهدفة مباشرة من الأطراف المتحاربة. وفي حالات أخرى، تستخدم أطراف نزاع ما لديها السيطرة على البنية التحتية للخدمات الأساسية، وسائل الحصول على المياه وإمدادات الكهرباء بمثابة أسلحة تعبوية أو كورقات مساومة في المفاوضات.

ويقول روبرت مارديني، رئيس العمليات لشمال أفريقيا والشرق الأوسط لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر "إن استخدام وسائل الحصول على المياه كأسلوب تعبوي أو سلاح أثناء النزاع أو استهداف مرافق المياه أو الطاقة، إنما يخلق آثاراً سلبية فورية وطويلة الأجل على الصحة العامة للسكان الذين صاروا فعلاً في حالة ضعف شديد".



"فهذه الهجمات تُلحق أضراراً بصفة خاصة لأن إمدادات المياه والصرف الصحي والطاقة تُعتبر متشابكة بشكل وثيق. ولهذا فإن شنّ هجوم ما على محطة كهربائية، على سبيل المثال، يمكن أن يترك أثراً على معالجة الصرف الصحي، أو على توافر المياه، وعلى نوعية المياه المتوافرة، أو على أداء المرافق الصحية. فإذا استمر هذا الاتجاه، لن يكون باستطاعة المجتمع الإنساني أن يلبي احتياجات السكان بإحلال خدمات أو بمواصلة تقديم حلول سريعة".



الآثار الصحية والإنسانية طويلة الأجل

هذه الاتجاهات جميعها لها آثار مدمرة على الناس الذين يعيشون في مناطق حيث لا تُوجد سوى بضعة بدائل ضئيلة لكسب وسائل الحصول على كمية كافية من الماء مع جودتها. وفي كثير من الحالات، عمِل وصول أعداد كبيرة من اللاجئين أو النازحين داخلياً على تفاقم أزمة قائمة حالياً في ندرة المياه.

ولم يكن أمام كثير من اللاجئين السوريين، على سبيل المثال، سوى خيار ضئيل بالتجمُّع في مخيّمات أو في مجتمعات محلية مضيقة حيث كانت موارد المياه شحيحة بالفعل، أو ذات نوعية رديئة أو باهظة الثمن. وفي بعض الحالات، كانت هذه الندرة واحدة من عدة قضايا تثير توترات بين النازحين وأولئك الذين يستضيفونهم. وهذا يضيف في بعض الحالات إلى تصاعد المظالم الاجتماعية التي يُلقى باللوم فيها على السلطات المحلية أو الحكومة.

التحديات الرئيسية

تُعتبر التحديات شائعة في معظم بلدان المنطقة ولا سيما تلك التي تحاول الآن مواجهة الأعداد المتزايدة من السكان أو التحركات الكبيرة من الأشخاص داخل حدودها بسبب القتال.

وهنا ترد بعض القضايا الأساسية الأخرى التي تتطلب اهتماماً ودعمًا فورياً وعلى الصعيد الدولي:

- توفير الخدمات البلدية في المجتمعات المحلية المضيفة تعرّض لضغوط شديدة كما تعرّضت للإجهاد إلى أقصى حدّ إمدادات المياه الشحيحة فعلاً.
- أسفرت الزيادة في الطلب على الماء عن إفراط في ضخّ المياه، الذي أدى بدوره إلى انخفاض مناسب سطح المياه الجوفية وارتفاع تكاليف الضخّ وزيادة درجة الملوحة.
- ازداد كثيراً حجم ونطاق شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي والشبكة الكهربائية في المناطق الحضرية، التي تتطلب صيانة وإصلاحات. وهذه الشبكات الكبيرة تتطلب استثمارات أكبر من حيث الوقت والموارد لصيانتها، أثناء أوقات الاستقرار والنزاع. وفي نفس الوقت يكثر جداً أثناء النزاعات التي يطول أمدها هجرة نوي الكفاءة والمهارات من الموظفين الماهرين.
- نقص الطاقة والإمدادات المتقطعة والتقلبات الشديدة في التيار الكهربائي لإمداد الطاقة يضع معوّقات كبيرة على تشغيل شبكات البلدية للمياه والصرف الصحي. ولهذا، تتوفر كميات أقل من مياه الشرب والمياه المنزلية وتتم بالفعل معالجة مياه الصرف بشكل أقل.
- نقص الإمدادات الكافية من الطاقة يعني أنه لا بد أن تلجأ السلطات المحلية بشكل متزايد إلى استخدام مولدات، وهذا يرفع تكاليف الحصول على المياه. وحيث تتدهور الخدمات البلدية وتحل الصعوبات الاقتصادية أثناء فترات طويلة من النزاع، يميل الناس إلى التخلّي عن دفع تكاليف الخدمات مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء. ونتيجة لهذا، تتوفر لمتعهدي الخدمات إيرادات أقل للإنفاق منها على الإصلاحات الضرورية وإجراء الصيانة الاعتيادية.
- تزايد الاستهلاك المنزلي (أو المحلي) للمياه من الأعداد المتزايدة للسكان في المنطقة كان معناه تحويل مزيد من المياه من القطاع الزراعي الذي يتعرّض فعلاً للخطر بسبب النزاع. وهذا يؤدي إلى الإفراط في استخراج موارد المياه لتلبية مطالب الاستخدامات الزراعية والمنزلية. وهذا يسبب أضراراً لاستدامة موارد المياه. ونتيجة لذلك، صارت كثير من بلدان الشرق الأوسط تركز بشكل متزايد على استيراد السلع الغذائية، تاركة المقيمين المحليين واللجئين أكثر عرضة للتقلبات في أسعار الأسواق الدولية.



- هناك افتقار بشكل عام بين الأطراف المتحاربة لاحترام وضع الحماية الخاص بمنشآت المياه. وقد لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتجاهاً مُقلقاً يتم فيه تدمير البنية التحتية للمياه وللصرف الصحي إما عن طريق الاستهلاك المتعمد أو نتيجة للأضرار التراكمية، فضلاً عن استخدام البنية التحتية للمياه في بعض الحالات كورقات مساومة سياسية أو عسكرية. ويحظر القانون الدولي الإنساني بوضوح، مهما كان الدافع، مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تعطيل "أعيان لا غنى عنها لبقاء" السكان المدنيين، مثل "المواد الغذائية، المناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية، المحاصيل، الماشية، منشآت مياه الشرب وإمداداتها، وأشغال الري".
- يشكّل القتال تحديات مستمرة لقدرتنا على الوصول إلى المناطق اللازمة لضمان الحصول على الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي والطاقة) التي تُعتبر في غاية الأهمية للحفاظ على الصحة العامة.
- تمسّ الحاجة بشدة إلى تقديم الدعم بالنسبة للمياه والصرف الصحي والسكن في جميع البلدان المتأثرة بالنزاعات وكذلك تلك البلدان حيث سعى الناس إلى اللجوء من النزاع في سورية.

مجموعة متشابكة من المشاكل

مناخ جاف

أدى انخفاض مستويات مياه الأمطار والأنهار وشح المخزونات وتراجع مناسيب المياه إلى تقليص فرص الحصول على المياه النظيفة.

شبكات محطة

ألحقت النزاعات المستمرة لسنوات أضراراً بالغة بشبكات المياه والكهرباء في العديد من البلدان أو تركتها في حالة من التردّي والإهمال، ما انعكس على نوعية المياه وكميتها التي انخفضت وأدى إلى زيادة الطلب على المياه الجوفية والأنهار ومخزونات المياه.

الهجمات المباشرة: اتجاه يبعث على القلق

تتعمد الأطراف المتحاربة في بعض الأحيان استهداف شبكات المياه والكهرباء أو تعطيل الخدمات كأسلوب قتالي أو سياسي. ولا يعد ذلك انتهاكاً لقوانين النزاعات المسلحة فحسب بل له انعكاسات بالغة الضرر على حياة آلاف السكان.

أرض خصبة

يؤدي القتال إلى إلحاق أضرار بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومياه الفضلات أو قد يوقف عملها بسبب انقطاع الكهرباء، ما يعرض المجتمعات المستضعفة بالأساس إلى خطر الإصابة بالأمراض المعدية.

تعاظم الطلب

يعيش حالياً السكان الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم بسبب النزاع السوري، وقد تجاوز عددهم 12 مليون شخص، في مخيمات ومجتمعات محلية ذات موارد مائية محدودة بالفعل إلى أقصى حد.

ما الذي نفعله حيال ذلك؟

تلبية الاحتياجات الفورية

ينبغي تلبية الاحتياجات الفورية لملايين الأشخاص الذين يعيشون في ظروف بائسة لتلافي تفاقم المأساة الإنسانية. وسيسمح ذلك بالحفاظ على صحتهم وتجنب مصادر المياه الملوثة التي تؤدي إلى المرض ويهبهم حياة منتجة في يوم من الأيام.

تعبئة مصادر جديدة

ينبغي على اللجنة الدولية مواصلة العمل، حيثما كان ذلك ممكناً، مع المجتمعات المحلية لإيجاد مصادر جديدة للمياه النظيفة التي يمكن المحافظة عليها في البيئة المحلية.

وقف تسرب المياه

يمكن الحصول على كمية مهمة من المياه من خلال تحديث وإصلاح الشبكات التي طالها الضرر أو المتهاكلة لتقليل الفاقد من كميات المياه. وفي بعض الحالات، يتعرض نصف كميات المياه التي جرى ضخها للفقد قبل أن تصل إلى الصنبور.

زيادة عمليات الضغط

يجب ممارسة مزيد من الضغط على الأطراف التي تحمل السلاح للسماح للعاملين في المجال الإنساني الذين يتسم عملهم بالحياد بالوصول الحر إلى الضحايا من أجل العمل على إعادة توفير الخدمات بالإضافة إلى وقف استخدام المياه والكهرباء كأسلحة، إذ يتعين عليها احترام القانون الدولي الإنساني وصحة السكان الذين هم بحاجة إلى هذه الخدمات من أجل البقاء على قيد الحياة.

السماح باستمرار تدفق المياه

إن حفر آبار جديدة أو ضخ المزيد من المياه لا يشكل حلاً إذا كانت مصادر المياه لا تتجدد بنفس المعدلات. فعلى العمل بدأً بيد إيجاد حلول طويلة الأمد بالتوازي مع عملنا الحالي لتلبية احتياجات ملايين من الأشخاص الذين يعيشون المعاناة. فهذه المشكلة معقدة وتمس الجميع في المنطقة.

على الرغم من الوضع المُزري، هناك خطوات إيجابية يمكن اتخاذها على النحو التالي:

- مع توفير موارد كافية وبالتنسيق مع السلطات المحلية المسؤولة عن المياه، يمكن إجراء تحسينات كبيرة على الخدمات القائمة في المناطق الحضرية (المياه والصرف الصحي والطاقة) التي يمكن أن تعمل بشكل كبير على تحسين الحصول على كميات وافية ونوعية جيدة من المياه.
- بالعمل مع الشركاء المحليين مثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك مع متعهدي الخدمات المحلية بشأن المياه والصرف الصحي والطاقة في جميع البلدان المتضررة، أحرزت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقدماً كبيراً في معالجة بعض الحاجات الأكثر خطورة، وفي تطوير الحوار مع جميع أطراف النزاع.
- كانت هناك حالات عديدة لاحظت اللجنة فيها أن الأطراف المتحاربة قد احترمت البنية التحتية المدنية والتشغيل السليم للخدمات الأساسية. وهذا يدل على أن هناك فرصاً للمشاركة المثمرة تهدف إلى تعزيز مزيد من الاحترام والتفاهم حول هذه القضية.

ماذا نحن فاعلون حيال هذا الموضوع:

إجراءات اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتصلة بالمياه في الشرق الأوسط بالأرقام

9.5 مليون: عدد الأشخاص في المنطقة الذين استفادوا من الإصلاحات الطارئة وتجديد إمدادات المياه في سنة 2014.

600,000 نسمة: عدد الأشخاص في المنطقة الذين تلقوا مياه سَلَمَتها شاحنات وقدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سنة 2014.

1.1 مليون: عدد الأشخاص الذين استفادوا من إجراء تحسينات على مرافق تخزين المياه أو مرافق توزيع المياه.

منطقة صحراوية مع تزايد عدد السكان

ليس هناك مكان على الأرض يبدو فيه التقاطع بين النزاع والماء أكثر وضوحاً مما هو في الشرق الأوسط. وحتى قبل اندلاع نزاعات العقود الأخيرة، كان استخدام المياه بالفعل على مستويات غير مستدامة في كثير من البلدان في المنطقة.

"هذه منطقة تعتمد كثيراً على الزراعة وإنتاج الأغذية وتتطلب كثيراً من المياه"، هذا ما يذكره غيوم ببيرومبير، منسق المياه والسكن في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي عمل في عدة بلدان في ربوع المنطقة. "والمسألة لا تدور حول المياه من أجل الشرب، وهذا ما يمثل كمية صغيرة فحسب من الاحتياجات".

وبمرور السنين ازدادت أعداد السكان في معظم البلدان بشكل سريع، فيما ارتفعت أيضاً توقعات الشعوب حول نوعية الخدمات. وكما حدث في مناطق أخرى تعرّضت لضغوط بشأن المياه، أوجد هذا منافسة حول الحصول على المياه بين القطاعات (الزراعة مقابل الاستهلاك المنزلي، وأو الاستهلاك في المناطق الحضرية مقابل الاستهلاك في المناطق الريفية).

وفي كثير من البلدان الغنية بالمياه، تشكل الزراعة نحو 80 إلى 90 في المائة من إجمالي استخدام المياه. ومع توفر مياه كافية، تستطيع البلدان أن تتوجه نسبة كبيرة من المياه نحو زراعة المحاصيل بينما يتوفر لديها ما يكفي للاستهلاك المنزلي.

ومع ذلك، فإن معظم البلدان الفقيرة في موارد المياه، لا تستطيع أن تخصص سوى نسبة من 50 إلى 60 في المائة من مواردها المائية لزراعة المحاصيل الغذائية. يقول السيد تلحمي: «ونظراً لأن أعداد سكانها تزايدت، فإنها يتعين عليها إما أن تعيد تخصيص المياه من القطاع الزراعي إلى القطاع المنزلي لمواجهة احتياجات المياه المنزلية أو أن تتعرض لمخاطرة إزاء استخدام مواردها المائية الشحيحة بالفعل».



مياه تقديرية

هذا يترك البلدان الفقيرة بالمياه عرضة للتأثر أثناء أوقات الجفاف والنزاع. يقول تلحمي: "البلدان في هذه المنطقة قد عوّضت بشكل متزايد عن نقص المياه باستيراد السلع الغذائية التي تُزرع بالماء في مكان آخر، عادة في البلدان الغنية بالماء". ومن الشائع أن يشار إلى هذا بين خبراء المياه بمصطلح "مياه تقديرية".

ويتفاقم هذا الاتجاه بنشوب النزاع وتغيّر المناخ في المنطقة. وكمثال يدل على هذا الجفاف الذي حدث مؤخراً وكان له أثر خطير على إنتاج القمح في سورية. ويذكر تلحمي "أن القمح يُزرع أساساً في مناطق الري البعلية في الشمال الشرقي من سورية". وفي السنة الماضية كان إنتاج القمح منخفضاً بسبب النزاع والجفاف. "وهذا يعني أن سورية يمكن أن تصبح أكثر اعتماداً على الأغذية المستوردة وبالتالي ستكون معرضة بشكل حاد لأي ارتفاع شديد في أسعار الأغذية العالمية، مما يفاقم الصعوبات التي يواجهها بالفعل كثير من الناس، ويحاولون الحصول على الأغذية بسعر يستطيعون تحمّله".

وفي نفس الوقت، فإن حالات الجفاف المتتالية، وممارسات تجارة المياه غير المستدامة وزيادة معدّل التحضر في بلدان مثل سورية عرض للخطر استدامة موارد المياه والقدرة على تلبية الحاجة المتزايدة من الماء والطعام معاً. "وكمثال لذلك، كان هناك نهر من المعتاد أن يتدفق عبر دمشق، هو نهر بردى، الذي يغذي كامل المدينة حتى فترة الستينات والسبعينات"، يذكر هذا دافيد كايلين، منسق برنامج المياه والسكن المعني بسورية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويقول كايلين: "ولأن دمشق ازداد عدد سكانها حتى أكثر من بقية البلد، ربما عشر مرات أكثر على مدى فترة الستين سنة السابقة أو نحو ذلك، إلى جانب استخدام هذه المياه لأغراض الزراعة، توقّف النهر بالمعنى الحرفي عن التدفق، فلا يكاد يوجد أية مياه متدفقة في نهر بردى في دمشق. وكانت كل كميات المياه تقريباً تُستهلك قبل الأزيمة لأغراض السكان والزراعة". وفي الوقت نفسه، فإن المرفق الرئيسي لمعالجة مياه الصرف، الواقع على الخطوط الأمامية بين الأطراف المتحاربة، أصابه ضرر شديد ولم يعد يعمل. وهذا يزيد بدرجة كبيرة خطورة تلوث المياه الجوفية، التي بدورها يمكن أن تشكل تهديداً خطيراً للصحة العامة.

ويضيف كايلين: "لهذا يوجد الآن في سورية ضغط ديمغرافي، وبيئة تسودها ندرة المياه وظواهر مناخية كلها تأتي معاً. ويزيد الطينة بلة وجود نزاع كثيف جداً واسع النطاق يمسّ كل جزء من البلد، وكل ما لديك هو وصفاً لأبعاد كارثة".

وليست أزمة المياه في سورية شيئاً استثنائياً في المنطقة. يقول تلحمي: "المياه يمكن أن تلعب دوراً غير مباشر في تفاقم النزاعات القائمة والتوترات أو المظالم الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، كانت القضايا المتصلة بالمياه، أثناء الاضطرابات السياسية في ما يسمى "الربيع العربي" تشكل جزءاً من مجموعة معقدة من المتغيّرات التي تؤدي في نهاية الأمر إلى اضطرابات مدنية".

سورية: توفير المياه لمن هم في أمس الحاجة إليها

آثار النزاع: المياه في سورية

- في سنة 2014 قَدَّر مسؤولون محلّيون أنهم فقدوا نسبة 60 في المائة من إمدادات المياه بسبب تسرّب في الشبكة بسبب أضرار ناجمة عن النزاع، فضلاً عن عدم التشغيل السليم أو الصيانة للمرافق الأساسية البالية بالفعل.
- الأضرار التي لحقت بالمرافق الأساسية للمياه والصرف الصحي والشبكة الكهربائية واسعة النطاق.
- توجد خطورة آثار صحية شديدة بسبب نقص الحصول على كمية كافية ونوعية مناسبة من المياه وكذلك التعرّض لمياه الصرف غير المعالجة.
- تمضي أعمال صيانة وتجديد البنية التحتية الأساسية ببطء بسبب عدم توفّر سُبل الوصول الآمن للعاملين في المجال الإنساني والفنيين والمقاولين متعهدي الخدمات.

هناك في مركز للأشخاص النازحين بسبب القتال في محافظة السويداء، في الطرف الجنوبي من سورية، يقول إبراهيم طابع السعدون أنه قطع كل هذا المشوار من محافظة الحسكة في الطرف الشمالي من سورية فراراً من القتال هناك.

بيد أن الحياة في المركز حيث يقيم هذا الشخص مؤقتاً، لا تزال شاقّة للغاية، فهو يقول: "نحن نفنقر إلى كل شيء، خصوصاً الماء، ولا بد أن ندفع ثمن الماء، إلا عندما يكون للتوزيع بلا مقابل، لكن هذا لا يكفي لعدد 350 شخصاً".

وفي مراكز مثل هذا استكمل الهلال الأحمر العربي السوري، وهو شريك أساسي في أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر داخل سورية، إجراء تقييم أدّى إلى إنشاء عدة صهاريج للمياه بغية زيادة قدرة التخزين لمياه الشرب.

وتقول ريم العامر وهي متطوّعة في جمعية الهلال الأحمر العربي السوري وتعمل في هذا المشروع: "يوجد احترام متبادل وثقة متبادلة بين الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتعتمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المعلومات التي تقوم فرقنا بجمعها. وأثناء زيارتنا إلى مراكز النزوح التي نُقدّم لها الدعم، وخصوصاً عندما يتعلّق الأمر بموضوع المياه، عقب تقديرنا، فإن الحلول التي نقترحها توضع موضع التنفيذ العملي". (لمشاهدة فيديو عن عمليات المياه التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر العربي السوري، انقر هنا)

هذا مجرد مثال واحد للطريقة التي تعمل بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الهلال الأحمر العربي السوري وشركاء آخرين، من بينهم السلطات المحلية المعنية بالطاقة ومجالس المياه، لاتخاذ آلاف من الخطوات كبيرها وصغيرها، في مجتمعات ومراكز للأشخاص المشرّدين في جميع أنحاء البلد. ويقول تلحمي: "بالعمل إلى جانب الهلال الأحمر العربي السوري لتوفير التدريب في مجالات المياه والسكن في حالات الطوارئ للمتطوّعين لهم وكذلك توفير الدعم للهيئات المحلية للمياه، فإننا نعمل على تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية".

طلب هائل

في بلد يبلغ عدد الذين نزحوا فيه إلى بقاع أخرى من البلد ما يزيد على 7 ملايين شخص، ومع تقشي الأضرار وظواهر الإهمال للبنية التحتية على نطاق واسع، لا تستطيع هذه الأنشطة الإنسانية أن تواكب الطلب. ويقول كايلين: "الحرب تضع كل شيء تحت الضغط. كما أن الإدارة المراوغة لما كانت عليه موارد مياه شحيحة بالفعل وعولجت بشكل آمن وبطريقة واعية قبل الأزمة، تذهب الآن أدراج الرياح. فنحن الآن في حالة طوارئ حرجة للغاية".

إنها معركة شاقة نظراً لأن السلطات المعنية بالمياه تفتقر في كثير من الأحيان إلى تلبية طلب أكبر لشبكات أصابها أضرار شديدة، وفي بعض الحالات يُفقد كثير من المياه في التسريبات أكثر مما تقوم بتوصيله. وهذا هو الحال في ضواحي العاصمة السورية دمشق. "الشبكة أصابها أضرار شديدة في كل ركن بالمدينة، ولهذا تجد تسريبات مائية في كل مكان". ويمضي كايلين قائلاً: "لكن مع عدم وجود مصادر بديلة يقوم هؤلاء بضخ الماء بشكل مفرط مدركين أنهم سوف يفتقدون 60 إلى 70 في المائة من هذه المياه. والمشكلة هي أن كثيراً من هذه المياه يأتي من مصادر لا يُعتقد أنها خزان عميق الغور. ولا يوجد أحد يستطيع أن يخبرنا كم من الوقت سوف يستمر هذا".

مسألة وقت وتلوّث

واحد من أكبر المخاوف يتمثل في أن مياه النفايات غير المعالجة قد تتسرّب إلى مستودعات المياه الأرضية الجوفية. وبالتالي تلوّث إمدادات المياه وتترك السكان المعرضين للخطر بالفعل أكثر عرضة للإصابة بأمراض تنقلها المياه.

ويقول كايلين: "إن المحطتين الرئيسيتين لمعالجة مياه النفايات في البلد، وهما في حلب ودمشق، أصبحتا معطلتين تماماً، ويجري الآن تجاوز محطتي المعالجة تماماً. وتذهب مياه المجاري دون معالجة ويتم صرفها في البيئة المحلية، وهي عندئذ تُحدث خطر التلوّث في المياه الجوفية، وبالتالي في الإمدادات الممكنة للمياه".

ومن خلال برامج اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقوم هي بدعم عملية تطهير ما يقرب من 80 في المائة من جميع كمّيات المياه المنتجة في سورية. فإذا انهار هذا النظام، توجد أخطار تتمثل في انتشار الوبائيات الخاصة بالأمراض المنقولة بالماء. وعندئذ سوف نشاهد مرحلة جديدة تماماً من الأزمة".

ويشارك تحمي هذا الشعور بالقلق. ويقول "في إطار النزاعات، يُرحّل الصرف الصحي في كثير من الأحيان إلى أولوية أدنى. ومن الصحيح أيضاً في كثير من الأحيان أنه "قنبلة موقوتة" من حيث أثره على البيئة العامة وعلى موارد المياه (السطحية والجوفية)، وبالتالي أثره على الصحة البشرية".



ماذا نحن فاعلون حيال المشكلة/ سورية 2014

15 مليون: عدد الأشخاص الذين استفادوا في سنة 2014 من تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي بسبب دعم حالات الطوارئ واسع النطاق الذي قُدِّمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الهيئات المحلية المعنية بالمياه. وقد تيسر هذا العمل من جانب مختلف الأطراف بما في ذلك وزارة الموارد المائية وكذلك الهلال الأحمر العربي السوري.

6.3 مليون: العدد التقريبي للأشخاص القادرين على أن تتاح لهم مرة أخرى فرص الحصول على المياه النظيفة عقب إجراء الإصلاحات للبنية التحتية التي لحقتها أضرار.

370,000: عدد الأشخاص الذين نزحوا داخل سورية والذين تلقوا مياهاً عبر تسليم المياه بالشاحنات.

166,000: عدد الأشخاص النازحين الذين استفادوا من تحسين وتجديد مراكز الضيافة، وكذلك مرافق المياه والصرف الصحي.

170,000: عدد الأشخاص النازحين الذين قُدِّمَت لهم زجاجات من المياه.

ساعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً في تقديم مياه صالحة للشرب إلى الأشخاص الذين يعيشون في المدن والبلدات حيث كانت تعمل شبكات المياه ولكنها كانت تحتاج إلى إصلاحات، وقطع غيار، ومواد كيميائية لمعالجة المياه أو لإمدادات أخرى لازمة لتشغيل محطات معالجة المياه.

وأمكن القيام بكل هذه الجهود بالعمل بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري والمتطوعين.

الأردن: مطالب ضخمة ترهق نظاماً متهاكاً

آثار النزاع: المياه في الأردن

- 10 في المائة زيادة في عدد السكان على مدى أربع سنوات.
- شبكات مياه منهكة بشدة (مضاعفة استخدام الخدمات في بعض المناطق).
- انخفاض مستويات توافر المياه ونوعية المياه.
- زيادة أسعار الشراء من الأسواق الخاصة، مثل بيع المياه المنقولة بالشاحنات في صهاريج.
- تزايد التطلعات الاجتماعية بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة بشأن الحصول على الماء والتزام الحصول على الكهرباء والغذاء والتعليم والإسكان والرعاية الصحية.

قبل النزاع في سورية وتدفق اللاجئين إلى الأردن كان استخدام المياه في البلد لا يمكن تحمله بالفعل.

وفي كثير من أنحاء البلد، كانت السلطات المحلية تتعامل مع مستويات مناسبة المياه الجوفية المتدهورة مع زيادة تكاليف ضخ المياه والزيادة في ملوحة المياه الجوفية. وكان استهلاك الزراعة للمياه قبل الأزمة يشكل حوالي 65 في المائة من استخدام المياه.

وفي الوقت نفسه، كانت البنية التحتية للمياه في كثير من أرجاء الأردن تتهاك بفعل السنين ولم تعد قادرة على التعامل بفعالية مع الطلب. وكان الجزء الشمالي من الأردن على وجه الخصوص يوجد في عداد أعلى معدل من فقدان المياه. وبعضها يوصف بأدنى معدلات استهلاك المياه فضلاً عن قضايا نوعية المياه والاتساق في العرض.

وفي هذا السياق، استوعب الأردن عدداً غير مسبوق من اللاجئين الفارين من أحداث نزاع اندلع في سورية، وهو ما يأتي على رأس موجات اللاجئين من نزاعات سابقة في العراق وفلسطين. ويقوم نحو 80 في المائة من اللاجئين السوريين في مجتمعات محلية مضيفة، بينما تعيش نسبة 20 في المائة في مخيمات.

وعلى وجه الخصوص، يقع أكبر مخيمين - الزعترى والأزرق - وكلاهما يقعان في مناطق بالأردن تتسم بإنهاك شديد في المياه بالأردن. ومع إضافة أولئك اللاجئين السوريين الذين استطاعوا اللجوء بين المجتمعات المحلية المضيفة، ازداد بشكل مثير للتحدي الخاص الحصول على معونة كافية من إمدادات المياه للاجئين الأردنيين والسوريين. وهذا صحيح بشكل خاص في شمال الأردن، (مثل المفرق وإربد) حيث وضعت البنية التحتية المتهاكّة لإمدادات المياه (يبلغ عمرها نحو 30 سنة في بعض الحالات) هاتين المحافظتين في مستوى أقل من المتوسط الوطني قبل بدء النزاع بالنسبة لفاقد المياه (يصل إلى 60 في المائة في بعض الحالات) فضلاً عن انخفاض معدلات استهلاك المياه.

وطوال أربع سنوات من الأزمة السورية، تفاقمت هذه المؤشرات المتصلة بالمياه في محليات مختارة في المفرق وإربد معاً، بحدوث زيادة في المتوسط بنسبة 25 في المائة في عدد السكان المحليين بسبب أزمة اللاجئين السوريين. ونتيجة لذلك استمر تدهور استهلاك المياه وانتشر التزاحم على موارد المياه النادرة بدرجات متباينة وفي المقدمة كانت جرش وعجلون والبلقا.

ويقول مايكل تلحمي: "كثير من المنطقة يعتمد على البنية التحتية المتهاكلة بفعل السنين والتي تتطلب صيانة كبيرة. وفي الأردن، وهو أحد البلدان ذات الندرة في المياه في العالم، كان الطلب على المياه من المقيمين ومن اللاجئين الذين وصلوا طوال السنوات السابقة يتزايد بشكل كبير".

وكان هذا هو السبب في أماكن مثل شمال البادية، تحاول اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان فرص وصول كافية للحصول على الماء بالتنسيق مع السلطات المحلية. وفي الوقت نفسه، تقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر دعماً هاماً للغاية بالتنسيق مع السلطات من أجل اللاجئين السوريين الواصلين في مواقع مختارة حيث يعبر الناس الحدود الشمالية الشرقية مع سورية. وفي هذه المواقع، توافرت المياه والمرافق الصحية والمأوى وغيرها من الضروريات الأساسية من أجل اللاجئين السوريين.

وقد أسفر التوتر الكبير الواقع على تنفيذ الخدمات الأساسية، وكذلك الإيواء، وفرص العمل النادرة عن تزايد المظالم الاجتماعية. ففي قرية البستانة، وهي تقع في شمال البادية، تقدم السكان المقيمون المحليون بالعديد من الشكاوى لدى متعهد الخدمات المحلي بل وهدد هؤلاء بقطع الطريق الرئيسي الذي يربط الأردن مع العراق إذا لم تتحسن حالتهم الخاصة بالمياه. ولهذا السبب، تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تحسين خدمات المياه والصرف الصحي داخل المجتمعات المحلية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.

ماذا نحن فاعلون حيال المشكلة/ الأردن 2014

16,000: عدد الأشخاص الذين يعيشون في قوافل للمأوى على الحدود الشرقية من الأردن، والذين يستفيدون من الصيانة المنتظمة وتطهير المراحيض والحمامات عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر و/ أو المقاولين المحليين في سنة 2014. وعملت صيانة اللجنة الدولية على زيادة القدرة في شبكات المياه والصرف الصحي وخزانات التعفين.

150,000: العدد التقريبي للأشخاص - اللاجئين السوريين الأردنيون من المجتمعات المحلية المضيفة - الذين استفادوا من إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه الهامة للغاية في 8 مواقع في منطقة شمال البادية في محافظة المفرق.

200,000: عدد لترات المياه التي يمكن تخزينها في 4 صهاريج من المسلح تم إنشاؤها كجزء من مشاريع المياه التي اضطلعت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شمال البادية والمفرق. وتشمل هذه المشاريع أيضاً 4 محطات ضخ للمياه، وأنابيب للنقل والتوزيع في ثلاث قرى، ومحطتي معالجة للمياه و5 آبار (تم استبدالها أو تجديدها).

"العثور على" مياه جديدة بالمحافظة على الموارد

عند البحث لتوفير مزيد من المياه في مناطق قاحلة، غالباً لا يكون الجواب بحفر ثقب آخر في الأرض بحثاً عن الماء. ويذكر تلحمي: "كثيراً ما يكون رد الفعل السريع هو بالحفر. فالسلطات المحلية كثيراً ما تطلب ذلك، لكن في الشرق الأوسط، حيث لنا في الواقع تواجد منذ فترة طويلة، علينا مسؤولية لفهم الوضع المتصل بالمياه قبل اندلاع النزاع (خط الأساس) تماماً مثل الوضع أثناء النزاع".

ويقول تلحمي: "نحن لا يمكن أن نعمل فقط على خيارات خاصة بالعرض - أي نقوم بحفر مزيد من الثقوب في الأرض لاستخراج مزيد من المياه - فهذا سيزيد الطين بلة في أزمة المياه. ونحن نحتاج إلى التحول - كلما أمكن ذلك، إلى إدارة الطلب والمساعدة في الحفاظ على المياه، من خلال الحد من الفوائد وتحسين كفاءة نظام إمدادات المياه كله. من المصدر إلى المستهلك".

ويضيف تلحمي: "في شمال البادية في الجزء الشمالي من الأردن، هذا ما نسعى بالضبط جاهدين للقيام به. فمن خلال إعادة تأهيل البنية التحتية البالية نستطيع بدرجة كبيرة الحد من الفاقد في الشبكة ومن ثم إفساح المجال لتحقيق مكاسب كبيرة في توصيل المياه".

ويقوم تلحمي: "وقد ركزنا بداية على البنية التحتية الحيوية، على سبيل المثال، بإعادة تأهيل الثقوب المحفورة الحالية. إضافة إلى ذلك، إما نقوم بإعادة تأهيلها أو إنشاء محطات جديدة لمعالجة المياه، ومحطات للضخ، وخزانات وصهاريج للمياه أو خطوط نقل رئيسية تنقل المياه من المصدر إلى مكان محيط القرية، قبل إدخالها إلى الشبكة الداخلية لتوزيع المياه.

ويقول تلحمي: "وقد كان تركيزنا على تعزيز البنية التحتية الحيوية التي تخدم مجموعة من المدن التي تشهد أقصى ضغط على شبكتها لإمداد المياه بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان".

وفي المرحلة المقبلة في سنة 2015، ستبدأ الفرق في فحص شبكات التوزيع الداخلية في هذه البلدات محاولة حشد الجهات المانحة المحتمل اهتمامها بالأمر للمشاركة. وبهذه الطريقة، يقول تلحمي أن هناك إمكانية حقيقية لإحداث تحسن كبير في توصيل المياه في المنطقة".

ويضيف تلحمي: "ويعتبر النقص في استرداد التكاليف على درجة من الأهمية. وبالتالي غالباً لا يستطيع متعهدو تقديم الخدمات أن يقوموا بصيانة البنية التحتية، وهنا تستمر الحلقة المفرغة من تدهور الخدمات ومعدلات التجميع. وتدهور الخدمات في كثير من الأحيان نتيجة أثر تراكمي من إهمال أداء العمليات السليمة والصيانة. وفي النهاية، يتلقى السكان خدمة أردأ من حيث الكمية والنوعية، وبالتالي يكون هؤلاء إما غير قادرين على الدفع أو غير مستعدين للسداد".

مسألة النوعية

إن القضايا التي تؤثر على الماء في المنطقة لا تؤثر على الكمية بل تؤثر أيضاً على النوعية. ويقول توماس بتاردي، منسق برنامج المياه والسكن لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعني بلبنان: "هناك اتجاه ضخم في تدهور مصادر المياه وبالتالي نوعية المياه. وإن نقص شبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى الصرف غير المحكوم لمياه النفايات من الصناعة ونقص الحماية لمصادر المياه كلها تتحول إلى تدهور كبير لمصادر المياه".

ويوافق مايكل تلحمي قائلاً: "كلما جرى الإفراط في استخدام مزيد من موارد المياه في المنطقة فيما يتجاوز نقطة إعادة تجديد مواردها السنوية من الأمطار، فإنك ترى تدهوراً في نوعية الموارد، وهو عندئذ يترك آثاره على كيف تستطيع استخدام تلك المياه، وكذلك الوسائل المالية والتقنية التي تعتبر لازمة لمعالجة المياه من أجل استخدامات محددة".

لبنان: الحد من الضغوط وخسائر النزاع

آثار النزاع: المياه في لبنان

- بسبب النزاع في سورية المجاورة، كانت هناك نسبة 25 في المائة زيادة في السكان على مدى أربع سنوات.
- وهذا النمو المثير في عدد السكان أثر تأثيراً شديداً بالفعل على الاستخدام المفرط وشبكات المياه المحلية البالية.
- والنتيجة هي انخفاض مستويات توافر المياه ونوعية المياه، وكذلك حدوث زيادات في سعر المياه المشتراة من المصادر الخاصة مثل شاحنات نقل المياه بالصهاريج.

في البقاع وشمال لبنان، كانت النسبة المئوية من المنازل المتصلة بشبكة المياه المحلية دون المتوسط الوطني عندما اندلع النزاع في سورية. وهي عانت أيضاً من بعض ارتفاعات معدلات المياه الفاقدة في البلد، بما يعني أن نسبة مئوية كبيرة من المياه التي تضخ من الأرض فقدت حتى قبل وصولها إلى صنوبر المياه. وفي الوقت نفسه لا تزال مشاكل استمرارية العرض ومسائل نوعية المياه تؤرق الشبكة.

وفي مقدمة كل ذلك، شتاء جاف خصوصاً في الفترة 2013-2014، التي نزل فيها مقدار ضئيل نسبياً من الثلوج في الجبال، أدى إلى استمرار ظروف الجفاف. ولم تكن مستودعات المياه الجوفية المحلية قادرة على إعادة الملء بنفس المعدل التي اعتادت أن تقوم به. ولتلبية الطلب الزراعي، ومع الاستخدام المنزلي لما يزيد كثيراً عن المعتاد، حدث استغلال مفرط، هذا بالاقتران مع نقص هطول الأمطار السنوي مما أدى إلى انخفاض في المياه الخارجة من الينابيع.

وإزاء هذه الخلفية، استوعبت منطقتا البقاع وشمال لبنان عدداً كبيراً من اللاجئين من سورية، مما عمل على زيادة الطلب على إمدادات المياه المحلية. وحيثما يتناقص إنتاج المياه، تتقطع إمدادات المياه العامة على فترات أكثر. ففي بعض الأماكن، يتم التوريد بالمياه مرة كل يومين. وفي مناطق أخرى قد تجيء إمدادات المياه مرة واحدة فقط كل سبعة أيام، معتمداً ذلك على الحالة المحلية. وهذا يدفع المواطنين إلى شراء الماء من متعهدين خاصين، مما يخلق تكاليف إضافية على اللبنانيين واللاجئين السوريين. وأدت زيادة الطلب إلى ارتفاع شديد في أسعار المياه مع التأثير خصوصاً على اللاجئين غير المتصلين بإمدادات المدينة، بينما لا يمكن ضمان نوعية المياه نظراً لأن شاحنات القطاع الخاص لنقل المياه لا تخضع لأي إشراف عام.

وساعد انقطاع إمدادات التيار الكهربائي بشكل متكرر، إلى جانب عدم وجود عدادات قياس للمياه والاستغلال غير المشروع وإلى حد كبير دون اعتراض لموارد المياه أوصل قطاع المياه إلى حالة يفتقر فيها إلى الموارد اللازمة للتصدي للجفاف الراهن.

وهناك تكاليف أخرى كذلك. ويقول بتاردي: "حيثما يوجد وضع أقل وثوقاً في إمدادات الكهرباء من شبكة الكهرباء، فهذا معناه التحول إلى مزيد من المولدات الخاصة، وهذا يضاعف تكلفة المياه على الناس الذين يضطرون لدفع فاتورة الاستهلاك من شبكة الكهرباء بالإضافة إلى إمداداتهم الفرعية عن طريق استخدام المولدات التي في حاجة إلى وقود لإدارتها".

وفيما يتعلق بمقدمي المياه، توجد أمامهم تحديات مالية كثيرة. ويقول بتاردي "هناك المسألة برمتها حول استرداد التكاليف. والخدمة ليست ثابتة، ولهذا لا يدفع الناس فواتيرهم. ونظراً لأن الناس لا يدفعون فواتيرهم، تزداد الخدمة سوءاً، ثم يدفع الناس أقل من ذلك. والسؤال هو: كيف الخروج من هذه الدائرة؟"

وقد فرض العدد المتزايد من اللاجئين مزيداً من الإجهاد. وكيف يمكن للسلطات المحلية إدارة مسألة استرداد التكاليف بالنسبة للسكان اللاجئين الذين يعانون فعلاً من صعوبة في دفع الإيجار؟ كما أن تركيب عدادات مياه في المخيمات أمر مثير للجدل، لأن هذا يعفي الانطباع بأن المخيمات ليست مؤقتة.

واستجابة لذلك، شاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع موردي المياه المحليين والبلديات في العديد من المشاريع للتخفيف من أزمة المياه في المناطق التي تأثرت بشدة بتدفق اللاجئين السوريين. وهذه المشاريع تشمل حفر آبار جديدة مع إنشاء أو إصلاح الآبار ومحطات الضخ لزيادة الإمداد الحالي بجلب مزيد من المياه في الأنابيب، وبتحسين كفاءة مصادر المياه القائمة. وفي حالات أخرى، قَدِّمَت اللجنة الدولية للصليب الأحمر المولدات والوقود، أو عملت على البنية التحتية لشبكة إمداد الكهرباء، وذلك لمساعدة المجتمعات المحلية على تلبية احتياجاتها من الكهرباء لتوريد المياه من الآبار القائمة. ويتمثل جزء رئيسي في استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تحسين خدمات المياه والصرف الصحي داخل المجتمعات المحلية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.

ما نقوم به نحن حيال ذلك/ لبنان 2014

تعزيز القدرة على التكيف وتخفيف حدة التوترات: واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل مع السلطات الإقليمية والمحلية لتحسين توافر المياه بالنسبة للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، لتخفيف الضغط على السكان المقيمين والإمكانية المتعلقة بالتوترات - وهذا ما ساعد المجتمعات المحلية على تعزيز قدرتها على التكيف في مواجهة آثار الجفاف.

380,000: عدد الأشخاص الذين استفادوا من 16 مشروعاً عملت على زيادة الحصول على الماء أو تحسين الظروف المعيشية في المستوطنات، التي يقيم بها اللاجئون السوريون والمقيمون اللبنانيون وأعداد أصغر من اللاجئين الفلسطينيين.

370,000: عدد الأشخاص الذين استفادوا من 20 مشروعاً قيد الإعداد حالياً أو قيد التقييم.

800: اللاجئون الفلسطينيون الذي يعيشون في مستوطنات غير رسمية في الشمال وفي البقاع والذين قُدم لهم دعم مخصص من إمدادات المياه وتحسينات في الموقع من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر اللبناني.



العراق: ثلاثة عقود من الحرب وحصيلتها من المعاناة والعيش الصعب

آثار النزاع: المياه في العراق

- ما يزيد على ثلاثة عقود من الحرب والعقوبات أحدثت بالغ الضرر في البلد بالبيئة التحتية للمياه والصرف الصحي والطاقة.
- نزوح ما يزيد على 2.5 مليون داخل العراق بسبب القتال عمل على تفاقم الضغوط الموضوعية على شبكات المياه المتداعية في البلد.
- معظم إمدادات مياه العراق تأتي من مياه سطحية مثل الأنهار، وحدثت تخفيضات في المياه السطحية من مزيد في استخدام الأعمال التمهيدية، عمل التغيير البيئي من حيث سقوط الأمطار وعدم كفاءة توزيع المياه للاستعمالات الزراعية والمنزلية على تفاقم أزمة المياه بدرجة كبيرة في العقد الماضي.
- استفاد مستمر لمستودعات المياه الجوفية شاغل خطير نظراً لحفر مزيد من الآبار لتلبية الطلب.

كان العراق في السبعينات معروفاً باعتباره واحداً من أكبر الشبكات المتطورة الخاصة بالمياه والكهرباء في المنطقة، مع توافر خدمات على مستوى يماثل كثيراً من البلدان الأوروبية في ذلك الوقت.

ومنذ ذلك الحين، أدت حروب متتالية إلى تدهور خطير في البنية التحتية للعراق. وكانت أولى التطورات هي الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينات، وبعدها حدثت حرب الخليج الأولى في سنتي 1990 و1991 وانتهت بعقد من فرض العقوبات. وفي سنة 2003 حدثت حرب الخليج الثانية، وتلاها نزاع مسلح داخلي.

وفي الوقت نفسه، ضربت سنوات متتالية من الجفاف العراق والبلدان المجاورة في الفترة من 2007 وتدهور الوضع المزري بالفعل في احتياطات المياه في البلد. وتناقص تدفق المياه في نهر الفرات، على سبيل المثال، واستمرت كمية المياه في التدهور طوال العقد الماضي. وأدت التطورات في أعالي النهر في تركيا وسورية وإيران إلى خفض التدفقات وانخفاض نوعية المياه في نهري دجلة والفرات عندما تصل العراق.

وكانت لهذا آثار هامة على الاقتصاد، نظراً لأن نحو 15 في المائة من قوة العمل تكسب سبل عيشها من القطاع الزراعي. وإزاء تدفقات المياه المنخفضة على نهريها الرئيسيين، قامت الحكومة بحفر آبار جديدة، باستخراج كميات أكبر من المياه الجوفية في وقت قل فيه هطول الأمطار ولم تقم تدفقات الأنهار بتجديد موارد مستودعات المياه الجوفية في العراق بنفس المعدل.

وفي الوقت نفسه، يستمر المجتمع العراقي في استهلاك المياه والكهرباء بمعدل مرتفع، رغم الأضرار التي لحقت ببنية التحتية. ويقول إشفاق خان، نائب رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي يشرف على برامج المساعدات في العراق: "إن الأضرار التي

لحقت بشبكات الكهرباء والمياه مقترنة باستمرار الطلب المرتفع ينتج عنها نقص خطير في الإمداد. ولخفض توليد الطاقة الكهربائية أثر سلبي على معالجة وضخ المياه، مما يقلل من فرص الحصول على المياه النظيفة".

وكان هذا معناه أن ضخ المياه ومعالجة مياه النفايات في كثير من المناطق تعرّض لأعطال، مما ينتج عنه إمدادات غير كافية من مياه الشرب الآمن. وفي نفس الوقت، تواجه الحكومة نقصاً في الكهرباء والوقود والمواد الكيميائية وقطع الغيار، وهذا يمكن أن يعمل على تخفيض القدرات المتاحة أكثر مما عليه.

ويقول خان: "إن نوعية المياه المقدّمة تتناقص يوماً بعد يوم. فمحطات معالجة المياه تتكيّف مع طرق بديلة، مثل استخدام مسحوق الكلور، لكن البعض فحسب يرشحون المياه دون أي معالجة سليمة".

وفي ظل هذه الخلفية، عمل نزوح ما يتجاوز 2.5 مليون شخص في العراق على تفاقم الضغط على مصادر المياه المحلية ومحطات معالجة المياه. والآن يوجد مع انتشار النزاع المسلح داخل العراق تحديات إضافية في المحافظة على سبل الحصول على مصادر المياه الأساسية ومحطات الكهرباء الفرعية وكذلك محطات الضخ ومرافق معالجة النفايات.

ما نقوم به نحن حيال ذلك/ العراق 2014

2 مليون: عدد الأشخاص الذين تلقوا مياهها صالحة للشرب عقب إعادة تأهيل وإنشاء 89 مرفقاً لإمدادات المياه و5 قوات للري. وأفادت قوات الري هذه ما يزيد على 30,000 شخص في مناطق بابل وديالة وكركوك والسليمانية.

127: عدد الفنيين الذين قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتدريبهم لتشغيل وإدارة هذه المرافق بشكل مستقل.

68: عدد الإصلاحات الطارئة التي نفذتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في أوقات متباعدة من خلال المقاولين المحليين، بالتنسيق مع السلطات المعنية بالمياه.

4,000: عدد المحتجزين الذين استفادوا من إعادة التأهيل التي قادتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لشبكة إمداد المياه في خمسة سجون في بابل وبغداد والبصرة ونيوى.

إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

آثار النزاع: إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

- أضرار واسعة النطاق لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والطاقة في غزة.
- خطورة مزيد من تلوث المياه الجوفية بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للصرف الصحي، بما في ذلك محطات معالجة المياه، وشبكات الأنابيب، ومحطات الضخ.
- هناك حاجة إلى إعادة التأهيل الطويلة الأجل وتطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والطاقة لتلبية الحاجات الأساسية لسكان غزة.
- 14 فنياً من قطاع المياه والطاقة قتلوا أثناء النزاع في سنة 2014، وعلى الأقل 8 أثناء القيام بإصلاحات طارئة في مناطق النزاع.

كيف ساعدت حيادية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودعمها التقني المجالس المحلية المعنية بالمياه وهي تعمل على الحفاظ على تدفق المياه أثناء النزاع

في خضم النزاع، يقوم مهندسو اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعنيون بالمياه والسكن في كثير من الأحيان بقضاء كثير من وقتهم على الهاتف يتفاوضون بشأن الوصول الآمن للمهندسين والفنيين من مقدمي الخدمات المحلية والمقاولين وهم يقومون بالإشراف على الإصلاحات الهامة لشبكات المياه والكهرباء التي أصابتها الأضرار.

ويقول غيوم بير همبرت من اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دورنا الأساسي أثناء النزاع الأخير في سنة 2014 تمثل في محاولة أن نضمن أن يذهب الفنيون بشكل آمن للتفتيش على الأضرار وإصلاحها، واستعادة الخدمات للسكان".

ويقول: "كان الأمر أشبه بالتفاوض حول وقف مصغر لإطلاق النار من أجل حالات أو أماكن محددة في خضم القتال". وكان التنسيق في الأغلب من خلال المكالمات الهاتفية. وكان عليّ أن أقول: "الفرق تحتاج تماماً للذهاب إلى هناك. ونحن بحاجة للتأكد أن أعضاء الفرق لن يصابوا أثناء قيامهم بالإصلاحات".

وهذا النوع من الدور المزدوج للمهندس والمفاوض - يتم القيام به بالتنسيق مع المندوبين في شعبة الحماية باللجنة الدولية للصليب الأحمر - وهذا يعبر عن العمل الفريد من نوعه الذي تستطيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنجازه بسبب وضعها المحايد والنزيه والمستقل. والحفاظ على الثقة من جميع الجوانب أمر حاسم كما هو في كثير من الأحيان، عندما تكون الإصلاحات من هذا النوع على المحك، والوقت هو جوهر المسألة. (ولمعرفة المزيد، انظر المقالة على الشريط الجانبي: الدبلوماسية المتحفظة أدناه).

ويقول مايكل تلحمي: "إذا تعرض خط مياه الصرف الصحي للضرب، سوف نرغب في إصلاحه بسرعة كي لا يشكل تدفق مياه الصرف الصحي في البيئة العامة خطراً على الناس في الأحياء المجاورة، وهذا يشكل خطورة أيضاً على المياه الجوفية. وحقيقة أن غزة ليس لها مرافق كافية لمعالجة مياه النفايات إنما يعني أن كمية كبيرة من مياه النفايات تسري غير معالجة، وهي إما تتسرب إلى المياه الجوفية أو تتصرف إلى البحر. وفي الحالة الأخيرة، يشكل هذا خطورة على السكان في غزة وفي إسرائيل، نظراً لأن التيار في البحر الأبيض المتوسط يتدفق نحو الشمال".

وفي الوقت نفسه، لن يكون بالمستطاع أن تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهذه الأعمال من تلقاء نفسها، ولهذا فإنها تعمل بشكل وثيق مع إدارات مياه البلدية، التابعة لمصلحة مياه بلديات الساحل وشركة المرافق (شركة توزيع الكهرباء في غزة، وهيئة الطاقة - وكلها معتمدة على حل المشاكل التقنية المعقدة عبر قنوات سياسية وخاصة بالنزاع. ففي غزة، تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي المنظمة الرئيسية التي تقوم بالتنسيق أثناء فترات الأعمال العدائية مع أطراف النزاع، فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي خصوصاً، وبدرجة أقل فيما يتعلق بالطاقة أيضاً، لمحاولة ضمان الوصول الآمن لإجراء عمليات التقييم وتنفيذ الإصلاحات.

ويقول تلحمي: "أثناء أوقات الأعمال العدائية، نعمل نحن بشكل وثيق مع شركائنا المحليين لتحديد وتقييم الاحتياجات الطارئة التي نعرفها، من حيث المياه والصرف الصحي والطاقة. ثم نضع أولويات للتدخلات الضرورية وعندئذ نقوم بالتنسيق مع أطراف النزاع ليتسنى لنا الوصول الآمن. وعندما يمنح الوصول وعندما يكون من الضروري لنا أن نصطحب شركائنا المحليين، عندئذ نذهب مع الفنيين من مصلحة مياه بلديات الساحل وإدارات مياه البلديات وكذلك مع مقاول ليتسنى إجراء الإصلاحات".

ولأيعتبر مقتل 14 فنياً أثناء النزاع - ثمانية منهم قتلوا أثناء إجراء إصلاحات طارئة - أمراً مأساوياً لأسرهم وأصدقائهم فحسب، بل يقاسي جميع السكان نظراً لأن هؤلاء العمال كانت لديهم درجة عالية من المهارات التقنية والمعرفة الواسعة بشبكات الطاقة والمياه المحلية المعقدة التي من الصعب للغاية استبدالها.

وتواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر التصدي للقضايا المتصلة بالمياه مع سلطات هيئات التمثيل الدبلوماسية في غزة، والضفة الغربية وتل أبيب، مع إيلاء اهتمام خاص إلى مسؤوليات إسرائيل بموجب القانون الدولي باعتبارها قوة الاحتلال.

إعادة البناء: مسألة هامة للصحة المجتمعية المحلية

والآن توجه الاهتمام في غزة إلى إعادة التعمير. وبينما يبدو واضحاً أن هذا اقتراح طويل الأجل، فإنه مسألة ملحة. ففي بعض الأماكن، أحدثت الأضرار التي لحقت بشبكات إمداد المياه نتيجة الجولات المتتالية من القتال ضرراً شديداً لسعة تخزين المياه (أي المستودعات وصهاريج المياه) وسببت تسرباً كبيراً في مياه الصرف، التي تهدد نفس مصدر المياه الذي يستهلكه سكان غزة للاستعمالات المنزلية والزراعية.

وفي بيت حانون، وهي مدينة يسكنها 50,000 شخص من القطاع الشمالي من غزة، أصابت الأضرار شبكة الصرف الصحي والبنية التحتية للصرف الصحي والمياه وتشكل خطورة صحية شديدة للسكان المقيمين. وفي الوقت نفسه، فإن الانقطاع في إمدادات الكهرباء والمياه ازدادت سوءاً.

ويقول محمد جراد، وهو أحد سكان بيت حانون "في الماضي كنا نحصل على الماء لمدة ساعتين كل يوم" ويضيف قائلاً أن هذا يرجع إلى انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ست ساعات، ويوجد مجال للحصول على المياه ولكن لا توجد كهرباء لضخ المياه "ولا يستطيع الأطفال الشرب أو الاستحمام. وفيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي، فإن الأنبوب انكسرت أثناء الحرب. وطفحت مياه الصرف الصحي بحيث تكاثر البعوض. وأطفالنا لا يستطيعون النوم بالليل".

وتقول المهندسة سارة بديعي وهي مسؤولة عن المياه والسكن في اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهي تقف إلى جوار بركة من المياه الراكدة و الصرف الصحي التي تسرب إليها من أنبوب صرف صحي انكسر، أن الظروف الحالية هي "أرض خصبة لتفشي الأمراض".

وتقول: "في منطقة مأهولة بالسكان، هذا يخلق خطراً شديداً يهدد صحة السكان. وعندما تراعي أن هذا يحدث في منطقة حيث توجد أنابيب مياه مكسورة، فإن هذا معناه الاختلاط بين شبكات مياه الصرف وإمدادات المياه العادية بالنسبة للسكان".

ولاستعادة هذه الخدمات وتخفيف أي ضرر بيئي آخر، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع السلطات المحلية، ومع مقدمي الخدمات والمقاولين على إعادة تأهيل ثلاث محطات للضخ جرى تخريبها في بيت حانون وكذلك أجزاء من شبكة الصرف الصحي وأنابيب المياه في المدينة. "وما تستطيع أن تراه عندما تنتظر حول بيت حانون هو أن الأضرار واسعة النطاق". وتقول وهي واقفة على حقل من الأوساخ المترامية والمواد الصلبة حيث كانت توجد طرق ومنازل عندها. "فالأضرار تتجاوز ما تستطيع أي هيئة أن تصلحه وهناك الكثير من الأماكن بالإضافة إلى بيت حانون التي تحتاج إلى المساعدة والدعم".

ما نقوم به نحن حيال هذا/ إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة 2014

1.28 مليون : عدد الأشخاص في غزة الذين تلقوا خدمات خاصة بالمياه والصرف الصحي من خلال الدعم الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر للإصلاحات الطارئة وإعادة التأهيل وصيانة البنية التحتية الأساسية أثناء النزاع الذي دام سبعة أسابيع في سنة 2014.

6 ملايين: عدد لترات المياه المقدمة من شاحنات المياه في سنة 2014 إلى 73,000 شخص النازحين بسبب القتال.

400,000: عدد الأشخاص في الجزء الجنوبي من قطاع غزة الذين تلقوا مياه من شبكات المياه المحسنة عقب استكمال مشروع استئهل في بداية سنة 2014.

300,000: عدد الأشخاص الذين استفادوا من الإصلاحات الطارئة التي أصلحت خدمات المياه والصرف الصحي مرة أخرى إلى مستوى ما قبل نشوب الحرب.

20: عدد كيلومترات شبكات المياه التي تم إصلاحها في سنة 2014.

1,560: عدد المحتجزين الذين استفادوا من تحسين ظروف الاحتجاز (إمدادات المياه، إمدادات الطاقة، وتخزين الأغذية) من خلال استكمال 8 مشاريع في السجون المركزية لقطاع غزة.

مجالس المياه المحلية: شركاء في تقديم الخدمة

غزة ليست المكان الوحيد حيث تؤدي العلاقات مع المتعهدين المحليين دوراً أساسياً في استعادة الحصول على الخدمات الأساسية (المياه، الصرف الصحي، والطاقة) أثناء اندلاع نزاع. كما أن الموظفين الذين يشكلون هذه المجالس المعنية بالمياه ليس يعرفون نظمهم بشكل وثيق فحسب، بل أن لديهم عمقاً في المعرفة التقنية ومهارات وخبرات تُعتبر مكملاً حاسماً لمواهب الموظفين الهندسيين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويقول تلحمي: "إننا نعمل بشكل وثيق للغاية مع هؤلاء الذين يقدمون الخدمات المحلية، ليس على أساس يومي فحسب بل أيضاً على أساس كل ساعة أحياناً للمساعدة على تحديد أولويات أي تدخلات أو مشاريع أو استجابات لحالات الطوارئ التي تحتاج إلى أن تُنفَّذ أولاً".

ومن الناحية المثالية، تبدأ هذه العلاقات، قبل أن يبدأ القتال كما حدث هذا بالنسبة لغزة. ويقول تلحمي: "في كثير من الأحيان جرت إقامة هذه العلاقات عبر سنوات كثيرة جداً. وهي علاقات قوية لأننا أظهرنا الالتزام وكل ما نستطيع به لنكون هناك في المكان أثناء أصعب الأوقات، نعمل إلى جانبهم. وبعد ذلك نساعد في إعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة ونقوم أيضاً بصقل وتحسين الاستجابة المشتركة لحالات الطوارئ التي تطوّرت استناداً إلى استعراض دقيق للدروس المستفادة في حال اندلاع جولة أخرى من الأعمال العدائية".

ويعتبر وجود مقدمي الخدمات أيضاً، حاسماً لمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تقييم المناطق المتضررة وفهم الاحتياجات. وفي المناطق حيث لا تستطيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوصول بنفسها إلى هناك، يستطيع الفنيون بمجالس المياه المحلية والمقاولون تنفيذ إصلاحات هامة على مسؤوليتهم بالدعم المالي واللوجستي من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويقول تلحمي: "وليتسنى لك إجراء التقييم وتشخيص ما هي المشاكل وتقديم استجابة كافية، يجب أن تحصل على سبيل آمن للوصول إلى السكان المتضررين وإلى البنية التحتية التي تخدمهم. ومع وجود صعوبات في الحصول على سبيل آمن للوصول في كثير من النزاعات في المنطقة، لا يكفي القول إننا لا نستطيع الوصول، ولهذا لا نستطيع أن نفعل شيئاً".

ويقول تلحمي: "هذا عندما نعتمد على علاقاتنا مع مقدمي الخدمات - مشغلي مرافق المياه والإمدادات المركزية المشروعة بينما نجد أيضاً آليات للإدارة عن بعد حيثما كان ذلك ضرورياً". وذلك النهج أفضل ما يكون في المناطق حيث استطاعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إقامة علاقات مع مقدمي الخدمات المحلية بمرور الوقت. والأمر أصعب في الأماكن حيث لم تتبلور بعد العلاقة العملية.

وعندما اندلع النزاع في سورية في سنة 2011، على سبيل المثال، لم تكن لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذلك النوع من روابط الاتصال مع مقدمي الخدمات المحلية.



ويقول ديفيد كايلين، منسق المياه والسكن في سورية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "بحلول سنة 2012، كان علينا في الواقع أن نرتقي بتوسيع النطاق لتقديم المساعدة إلى معظم المحافظات في سورية. وهذا حدث عندما بدأت هذه العلاقات تتطور في الواقع. وقد استغرق الأمر بعض الوقت لتطور العلاقات مع كل من مجالس المياه ومع كل محافظة من المحافظات في داخل سورية".

"ولكن لدينا الآن علاقات جيدة تماماً. ولدينا اتصال منتظم معهم، ونحن نعرف نوع قطع الغيار التي يحتاجونها، والكمية والتي يحتاجها هؤلاء، ونستطيع أن نتأكد أنهم يتسلمون الأشياء، ولهذا يستمرون في الحصول على الكهرباء الضرورية لتشغيل البنية التحتية للمياه ومياه الصرف، ولكن على وجه الخصوص لتكون لديهم قدرة على القيام بمعالجة المياه".

ويقول تلحمي: "تهدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً إلى تثبيت خدمات المياه في المناطق الحضرية ولا سيما بالتنسيق مع السلطات ومقدمي الخدمات المحلية. ولكن في النزاعات التي يطول أمدها، عليك عند مرحلة ما أن تتحرك متجاوزاً الاستجابة برد الفعل في حالات الطوارئ لتصبح مبادراً كلما أمكن ذلك من حيث الصيانة الوقائية".

دبلوماسية التفاوض الصعب: ضمان المرور الآمن

فيما يتعلق بالرجال والنساء العاملين في وحدة المياه والسكن باللجنة الدولية للصليب الأحمر، كثيراً ما يكون أصعب جزء مُبَدَّد للوقت في الوظيفة التي يقوم بها هؤلاء ليس في إجراء تنسيق الإصلاحات في البنية التحتية المدمرة، بل يكون في إجراء المفاوضات مع أطراف النزاع لضمان المرور الآمن للمهندسين والفنيين والمقاولين لتقييم الأضرار وبعد ذلك إجراء الإصلاحات الضرورية.

ويقول دافيد كايلين منسق وحدة المياه والسكن المعنية بسورية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "إنني أقضي معظم وقتي في الدبلوماسية والتفاوض".

وثمة مثال لذلك جاء بعد تدمير خط أنابيب رئيسي لنقل المياه ينقل إمدادات المياه إلى حماه، وهي مدينة يقطنها نحو 1.3 مليون شخص، وأصابه الدمار أثناء القتال. وكانت اللجنة الدولية تحتاج إلى الذهاب مع مجلس المياه إلى هناك لإجراء تقييم، بيد أنها احتاجت إلى ضمان السلامة.

ويتذكر مايكل تلحمي ما جرى قائلاً: "لقد استغرق الوقت قرابة ثلاثة أسابيع لإجراء التفاوض الفعلي للوصول، هذا بينما استغرق الوقت أقل من أسبوع لإجراء الإصلاحات. وهذا هو السبب في أننا في كثير من الأحيان نقول إن إجراء استجابة لحالات الطوارئ تنطوي على أهمية أقل في الجانب التقني وقدرة المقاولين على القيام بالأعمال، لكن الجانب الأهم هو الأمور السياسية والمفاوضات الضرورية لضمان أن يتوفر لك الأصول الآمن".

وفيما يتعلق بكابيلين، فإن أفضل مثال لقدرة اللجنة الدولية على التفاوض حول الوصول استناداً إلى مبادئ الحيادية والنزاهة والاستقلال هو في مدينة حلب السورية. فهو يقول: "يستطيع مهندسون أن يعبروا الخطوط الأمامية، هذا من جانب أنهم يعملون بشكل وثيق مع مجالس المياه، التي تعتمد على الحكومة. ومن ناحية أخرى، فإنهم قادرون أيضاً على العمل مع إدارة الخدمات التابعة لجماعات المعارضة".

"ويُسمح لفرق مجالس المياه بأن يأتوا معنا. ونحن نقدم هذه الخدمة كوسيط محايد، ومن خلال مفاوضاتنا، يُكفل وصول المهندسين المسؤولين. ونفس الشيء مع الهلال الأحمر العربي السوري وهو يأتي معنا في الموقع، ويسمح لهم بأداء الصيانة والإصلاحات".

"ثم هناك بعض الأماكن حيث نعمل مع وكلاء، ويقول كاييلين: "في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة نعتمد كثيراً على متطوعين من الهلال الأحمر العربي السوري".

"ويوجد لدينا الآن نحو 150 متطوعاً قمنا بتدريبهم، وهم حوالي 30-40 مهندساً. وفي الحالات حيث لا يوجد لنا اتصال مباشر مع جماعات المعارضة المسلحة، فإنهم يقومون بدور الوسيط. ولأننا نتمتع بهذا الوضع المحايد، نستطيع أن ندخل المواد. ونفس الشيء بالنسبة للجانب الحكومي، الذي يسمح لنا بالذهاب إلى تلك المنطقة وعبور الحدود".

اليمن: تقاطع النزاع والمياه

آثار النزاع: اليمن

- تقول الحكومة أن مزيداً من الأشخاص لقوا حتفهم في السنوات الأخيرة بسبب الاشتباكات على المياه أكثر ممن ماتوا في الاضطرابات الأهلية في سنتي 2011 و 2012.
- وهناك استغلال مفرط كبير للموارد المائية الجوفية، خصوصاً في المرتفعات.
- زراعة القات تستهلك كميات كبيرة من المياه، وهو نبات يمضغ وله آثار منشطة، وهو يستهلك حتى الآن قدراً غير متناسب من الأراضي المروية في اليمن وكل سنة تزداد المساحة المروية من أجل زراعة القات بحوالي 9 في المائة. ويمكن لزراعة القات أن تستنفد موارد المياه الجوفية في النهاية ونتيجة لذلك تمحو الاقتصاد الريفي.
- مشاكل في توفير الخدمات الأساسية، مثل المياه والطاقة، والوقود وسخط واسع الانتشار واضطراب مدني. وما لم يتم عكس اتجاه الأزمة السياسية والاقتصادية، فسوف يستمر التدمير الإيكولوجي ونُدرة المياه ويحدث تأجيج النزاعات المحلية بشأن موارد المياه والإمدادات.

من بين جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط والخليج، ربما يكون اليمن أفضل دراسة لما يحدث عندما يتم الإفراط في استخدام المياه في منطقة قاحلة للغاية ولا يعالج بطريقة منسقة ومستدامة. واليوم في اليمن، تعتبر ندرة المياه واحدة من القضايا الاقتصادية والصحية والخاصة بالأمن القومي الأكثر إلحاحاً في البلاد.



وتقول كارولين بيلاتون المنسقة لبرنامج المياه والسكن المعني باليمن لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "في اليمن، من المتوقع أن صنعاء العاصمة سوف لا تتوفر لها المياه بحلول سنة 2025. وينخفض منسوب المياه الجوفية سنوياً حتى أن المسألة تزداد صعوبة، وسوف ترى مزيداً من الناس يهاجرون إلى المناطق الحضرية. ويتعين حفر آبار إلى أبعاد أعمق وأعمق، بيد أن هناك حداً حيث تستطيع أن تتوغل إليه. وهذا هو المتوقع أن يكون المشكلة الأكثر أهمية التي يواجهها اليمن في المستقبل القريب".

وفي سنة 2009، قال وزير الماء والبيئة في هذا البلد أنه إذا استمر استخدام الماء بهذا الشكل دون توقف، سيتوجب على الحكومة أن تنقل صنعاء العاصمة إلى الساحل. وخلافاً لذلك لن يكون هناك طريقة لتلبية احتياجات السكان من إمدادات المياه.

وتتضمن تداعيات نقص المياه أخطاراً على الصحة العامة والتغذية والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي للغالبية الساحقة في البلد. ويقول مايكل تلحمي: "كثيراً ما تشير الحكومة هذه النقطة ورغم أن الاضطرابات الأهلية في سنتي 2011 و 2012 أسفرت عن عدد كبير من الناس الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا بجراح، أثناء نفس الفترة الزمنية كانت هناك حالات وفاة أكثر تتصل بالنزاعات الاجتماعية المحلية بشأن المياه والأرض. وهذا يرجع إلى شدة المنافسة بين الاستخدامات الزراعية والمنزلية للماء وفي بعض الحالات الاستخدامات في المناطق الحضرية والريفية".

وفي أبين، التي تقع على دلتا أبين، حيث توجد شبكة معقدة من الأودية (مجري الأنهار مع تدفقات مياه متقطعة) تجبئ من الجبال إلى البحر، ويحدث نزاع على الموارد المائية. وقد استخدم المزارعون الذين يعيشون في القطاع العلوي من الوادي سدوداً لتوفير المياه من أجل زراعة المحاصيل، وهي عادة من أجل البيع النقدي (أي زراعة الموز). وهم يستخدمون معظم المياه تاركين أولئك الذين يعيشون قرب المصب بإمدادات غير كافية للحفاظ على إنتاجهم الزراعي، وهذا قد فجر توترات بين القرى والمزارعين في تلك المنطقة.

واستجابة لذلك بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل مع وزارة الزراعة لتعزيز تقنيات الري أكثر استدامة. وتعمل فرق اللجنة الدولية للصليب الأحمر في صعده في مشتل تابع لوزارة الزراعة في محاولة للتحقيق فيما إذا كان يمكن استعمال طريقة توفير المياه بالغمر أو "بالتنقيط". فإذا أمكن الحفاظ على المياه بشكل أفضل من المأمول أن تكون هناك إمدادات كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية لمعظم الزراع ويمكن أن تتلاشى التوترات.

وبالمثل، بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنفيذ مشاريع لتجميع مياه الأمطار، وأساساً للاستخدام الزراعي. وهذه محاولة أخرى لزيادة إمدادات المياه للمزارعين دون زيادة تفاقم حالة المياه الجوفية. ويقول مايكل تلحمي: "من الواضح أن المقياس الذي تعمل به اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا ينهاي أزمة المياه في اليمن، لكنه يمكن أن يكون بمثابة نموذج للممارسة الجيدة التي يمكن بعد ذلك تكرارها والتوسع فيها بتمويل من الجهات المانحة الدولية بالتنسيق مع السلطات".

وتقول أندريا باسكاريلي التي عملت منسقة سابقة لبرنامج المياه والسكن المعني باليمن لدى اللجنة الدولية لعدة سنوات قبل الانتقال إلى كابول، "في اليمن توجد علاقة واضحة بين المياه والتوتر الاجتماعي. ولا توجد باليمن قضايا مياه عابرة للحدود مثل معظم البلدان الأخرى في المنطقة، بل إنها مسائل داخلية". وهذه المسائل تشمل نزاعات بشأن استخدام المياه بين القبائل، أو بين المجتمعات الحضرية والريفية وبين الاستخدامات المنزلية والزراعية.

وليست تلك التوترات في كثير من الأحيان تدور تماماً حول المياه، فكثيراً ما يكون لها صلات بالسياسات المحلية والانتماء القبلي والمصاعب الاقتصادية، وعدم توفر أسباب المعيشة والصحة المحلية العامة. وتقول باسكاريلي: "الفرصة أمام اللجنة الدولية بالتالي متعددة الاختصاصات، ولاتباع نهج للحماية والمساعدة إزاء حالات العنف هذه".

والحلول إنما تتجاوز ابتداءً نظام للمياه أكثر كفاءة. وكثيراً ما تتخذ اللجنة الدولية نهجاً متعدد التخصصات، بحيث تعمل على التقاء الناس مع الخبرة الفنية في مجالات المياه والزراعة والأمن الاقتصادي والصحة والحماية. وتقول بيلاتون "إن موظفي المياه والسكن لا يعملون بمعزل عن غيرهم، ففي كثير من الأحيان يتبع نهج متكامل مع أشخاص من الأمن الاقتصادي وكذلك مع أناس من الصحة والاتصالات والحماية. وهكذا إنها القيمة المضافة بكاملها".

وغالباً ما تمثل الفرق خليطاً من الموظفين من الخارج وكذلك موظفين يمنيين لديهم خبرات كبيرة كمهندسين بل ويفهمون أيضاً اللغة المحلية والعادات والبيئة السياسية.

وتذكر أندريا باسكاريلي: "المشكلة في كثير من المجالات خصوصاً في المناطق الريفية، وهي أن هناك طبقة قبلية، هي جزء من المعادلة. وهي تمثل تحدياً كبيراً لأن النزاعات حول الأصول المائية شائعة تماماً في المناطق الريفية وهي لا تتبع الخيط العرقي أو السياسي ولكنها تتبع الخيط القبلي".

وهذا سبب آخر لماذا تعتمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر كثيراً على أفراد موظفيها اليمنيين بسبب معرفتهم الحميمة بالسياق المحلي. وتقول كارولين بيلاتون المنسقة الحالية لبرنامج المياه والسكن لدى اللجنة الدولية أن هؤلاء الموظفين يعتبرون في غاية الأهمية في تقييم وتحليل الحالات المحلية. كما أن هؤلاء يؤدون دوراً أساسياً في المساعدة على تأسيس ثقة المجتمعات المحلية.

وتقول كارولين بيلاتون: "إذا كنت تعمل في البيئة الريفية عليك في الواقع أن تكسب ثقة الناس الذين تعمل معهم. ونحن نعمل بمذكرة تفاهم مع مقدمي الخدمات المحليين لصالح المجتمعات المحلية، بيد أن باب النقاش لا ينغلق أبداً. فإذا حدث خطأ أثناء تنفيذ هذه المشروعات، هذا يعني أساساً أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستفقد الوصول إلى هذه المواقع وإلى المجتمع المحلي في المستقبل. ولهذا يحتاج الأمر دائماً إلى توازن دقيق".

والعاملون في المجال الإنساني الساعون إلى تخفيف آثار ندرة المياه بحاجة أيضاً إلى فهم مسائل الإنتاج الزراعي والأسواق المحلية. ونظراً لأن المياه في اليمن صارت أكثر ندرة، وهذا البلد ينتج محاصيل نقدية على حساب المواد الأساسية اللازمة للغذاء، أصبح البلد أقل أماناً بالنسبة للطعام.

ويذكر ما بكل تلحمني: "وبسبب ندرة المياه، بل أيضاً بسبب تفضيل زراعة المحاصيل النقدية، يتعين استيراد كثير من المواد الغذائية من الخارج. ولكن تكلفة هذه السلع الغذائية في السوق المحلية يمكن أن تكون باهظة الثمن بالنسبة للأفراد الأكثر تهميشاً في المجتمع".

ماذا نحن فاعلون حيال ذلك/ اليمن 2014

1 مليون: عدد تقريبي للأشخاص في سنة 2014 الذين استفادوا من تحسين مرافق تخزين وتوزيع المياه في المناطق الحضرية (مدن صعده وتعز وعدن) بسبب الأعمال التي جرى تنفيذها بالشراكة مع المجالس المحلية للمياه.

46,500: رقم تقريبي للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية في اليمن والذين تلقوا مياه من خلال مختلف المبادرات بالشراكة مع مجالس المياه المحلية.

450: عدد الأشخاص في عمران النازحين بسبب النزاع في المنطقة الشمالية والأجزاء الوسطى والجنوبية من البلد، والذين تلقوا مياه من خلال استخدام الشاحنات في سنة 2014.



ICRC